تأثير التغير المناخي في حوض بحيرة تشاد:
التداعيات الأمنية

الباحث صلاح الدين حقار
جمهورية تشاد
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا
مختبر الدكتوراه: القانون المقارن والاقتصاد التطبيقي والتنمية المستدامة
تكوين: القانون العام والعلوم السياسية
المغرب

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف على الآثار المباشرة للتغيرات المناخية في حوض بحيرة تشاد، وذلك من خلال الوقوف على التداعيات الأمنية، باعتبار ان حوض بحيرة تشاد أحد الأماكن التي تم تحديد تغير المناخ فيها باعتباره محركا مهما للنزاع المسلح والتطرف العنيف، ومهددا للأمن الأفريقي. وفي هذا الصدد يرتكز الدراسة واقع التغيرات المناخية في حوض بحيرة تشاد، وانعكاساتها على تغذية الإرهاب والعنف بالمنطقة، وتهديد الامن القومي لدول حوض البحيرة في حالة اختفاء البحيرة بسبب الجفاف.

كلمات مفتاحية: التغيرات المناخية، حوض بحيرة تشاد، تغذية الإرهاب، اختفاء البحيرة، الجفاف.

Abstract:

This study seeks to reveal the direct effects of climate change in the Lake Chad Basin, by examining the security and environmental repercussions, considering that the Lake Chad Basin is one of the places where climate change has been identified as an important driver of armed conflict and violent extremism, and a threat to African security. In this regard, the study is based on the reality of climate changes in the Lake Chad basin, its repercussions on fueling terrorism and violence in the region, and the threat to the national security of the lake basin countries if the lake disappears due to drought.

Keywords: climate change, Lake Chad basin, feeding terrorism, disappearance of the lake, drought.

مقدمة:

أصبحت التغيرات المناخية وتأثيراتها المختلفة واقعاً ملموساً في عالمنا، فلم تعد هناك دولة أو إقليم في العالم يستطيع النأي بنفسه ومجتمعاته عن تأثيرات التغيرات المناخية، إلا أن الدول الضعيفة والهشة تظل الأكثر تأثراً لما تفتقده من مقومات للاستجابة المرنة والتكيف مع التهديدات المختلفة.

فهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، بصفة عامة تقسم هذه الأسباب طبيعية وبشرية ويشكل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخصوصا غاز أكسيد الكربون والميثان، إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة، يؤدي إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية وبالتالي إلى تغيير في نظام المناخ كله.

وتعتبر إفريقيا من أكثر المناطق عرضة للتغير المناخي وفي الوقت نفسه كانت بؤرة للنزاعات المسلحة وخير مثال على ذلك حوض بحيرة تشاد والذي يعد أحد الأماكن التي تم تحديد تغير المناخ فيها باعتباره محركا مهمًا للنزاع المسلح والتطرف العنيف، ومهددًا للأمن الأفريقي؛ فقد أسهمت التغيرات المناخية في تأجيج انعدام الأمن في المجتمعات المحلية التي تعتمد سبل عيشها الاقتصادية على البحيرة، ما أدى إلى أزمة إنسانية في جميع أنحاء البلاد. كما واجهت الدول المحيطة بحوض بحيرة تشاد، بما في ذلك الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، التطرف العنيف والإرهاب، وانتشار الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى النزاعات العرقية والدينية والصراعات بين المزارعين، الأمر الذي زاد من التداعيات السلبية لتدخل المنطقة في دائرة مفرغة من عدم الاستقرار وفقدان الأمن.

وبناء على ما تقدم تتناول الورقة البحثية الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتأثير التغير المناخي في حوض بحيرة تشاد أن يرتبط بالأزمات الأمنية، والتي تتجلى في الهجمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة؟ وما هي تداعيات اختفاء البحيرة نتيجة للجفاف الناجم عن التغير المناخي على الأمن واستقرار المنطقة؟

في محاولة لمعالجة الإشكالية أعلاه، سنتطرق إلى النقاط الرئيسية الآتية: أولا: واقع التغيرات المناخية في حوض بحيرة تشاد، ثانيا: العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات أي تداخل؟، ثالثا: انعكاسات التغير المناخي: تغذية الإرهاب والعنف بمنطقة بحيرة تشاد، رابعا: مخاطر اختفاء بحيرة تشاد على الأمن القومي للدول.

- **أولا: واقع التغيرات المناخية في حوض بحيرة تشاد**

تقع بحيرة تشاد غرب وسط إفريقيا، وهي عبارة عن حوض حبيس ويطل عليه أربعة دول وهم تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، الا أن الاعتقاد السائد لدى الجميع هو ان البحيرة تخص دولة تشاد، الا ان الدولة المتشاطئة تعتمد على مياه البحيرة بنسب متفاوتة[1].

تعد منطقة حوض بحيرة تشاد من أكثر مناطق العالم التي شهدت تغيرات مناخية حادة وعميقة الأثر في العقود الخمسة الماضية، خاصة مع تنامي معدلات جفاف بحيرة تشاد والذي مثل مصدرًا لتغيرات بيئية متعددة أخرى

وتمثل بحيرة تشاد المصدر الرئيس لحياة أكثر من 30 مليون شخص، وتعد مصدرًا اقتصاديًا مهمًا، إذ أسهمت في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، وكانت موردًا مهمًا لصيد الأسماك وزراعة المحاصيل، وموردًا مائيًا لسكان تلك المجتمعات، يستفيدون من مياهها في الشرب، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ومع ذلك، على مدى العقود الستة الماضية، أثرت التغيرات المناخية بشكل كبير على حجم البحيرة ومواردها. ويرجع أسباب تقلص مساحة بحيرة تشاد إلى سببين أولهما التغيرات المناخية الطبيعية؛ تتمثل في تناقص معدلات هطول الأمطار، وموجات الجفاف الطويلة والمتعددة التي حلّت على منطقة الساحل الأفريقي[2]، وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، والسبب الثاني هو الاستخدام البشري الذي يتمثل في الاستغلال المفرط لمياه البحيرة في الري الجائر، والانفجار السكاني؛ ففي ستينيات القرن العشرين قُدر حجم السكان على ضفاف البحيرة بنحو 13 مليون نسمة، وهو الرقم الذي تضاعف بحلول عام 2013 ليبلغ 47 مليون نسمة، والذي يُتوقع أن يبلغ 80 مليون نسمة بحلول العام 2030[3].

وبالنظر إلى سرعة جفاف البحيرة، فقد تختفي تمامًا في أقل من عقد بحسب دراسة عن مركز دراسات السلام والأمن سنة 2020[4]، كما سبق لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن حذرت عام 2009 من أن بحيرة تشاد قد تنضب بشكل نهائي على المدى القريب، وأشارت المنظمة إلى تحذير للإدارة الوطنية الأميركية للفضاء (ناسا) من أن استمرار انحسار مياه البحيرة قد يؤدي إلى اختفاء رقعتها بشكل كامل خلال العشرين سنة المقبلة أي قبل عام 2030[5].

وهذا الشكل يوضح مراحل تقلص بحيرة والتغير في مستوى مياه البحيرة.

التغير في مستوى المياه ببحيرة تشاد في الفترة (1963 . 2013)

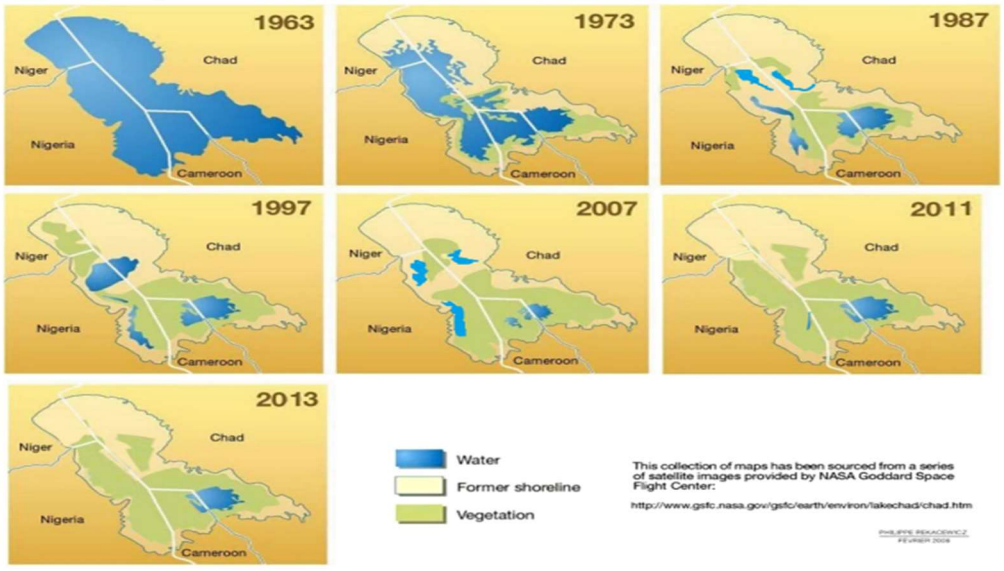

- المصدر[6]

- **ثانيا: العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات أي تداخل؟**

نشأت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات [7] منذ فترة طويلة، فالموارد ضرورية لبقاء الأفراد والأمم سواء بالنسبة لسبل العيش أو دعم الاقتصاد، والوصول الى الموارد او التحكم فيها، غالبا ما تولد التوترات والصراعات العنيفة داخل وبين الدول، حيث اصبحت مشكلة التدهور البيئي ذات اهتمام عالمي ومحلي.

واجتذب الصراع المتعلق بالتغير المناخي قدرًا متزايدا من الاهتمام، حيث أدلت شخصيات سياسية مثل باراك أوباما[8] بتصريحات حول: "أن العالم أصبح أكثر جوعًا وعنفا نتيجة الاحتباس الحراري، حيث كانت الحرب الأهلية في سوريا مدفوعة جزئيًا بالجفاف الذي عصف بالبلاد خلال السنوات السابقة، وتأجيج تنامي نشاط جماعة "بوكو حرام" الأزمة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد،

فضلاً عن الصراع بين رعاة الماشية والمزارعين في جميع أنحاء شرق إفريقيا". واحتدم النقاش حول التغير المناخي منذ عام 2007، عندما كتب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون[9]، أن الصراع في دارفور بدأ كأزمة إيكولوجية، نشأت على الأقل جزئيًا عن التغير المناخي، مضيفًا أنه ليس من قبيل الصدفة أن العنف اندلع في دارفور خلال فترة الجفاف، وحتى ذلك الحين كان الرعاة العرب الرحل يعيشون بشكل سلمي مع المزارعين المستقرين.[10]

تعد بداية فترة التسعينيات من القرن العشرين نقطة تحول في الدراسات البحثية التي ركزت على العلاقة بين التغير المناخي والصراعات أو النزاعات، فحسب هومر ديكسون Homer Dixon، يرى أن الانخفاض في نوعية وكمية الموارد البيئية والوصول غير المتكافئ الى هذه الموارد، ينجم عنه زيادة ندرة الموارد لبعض الفئات السكانية من الأراضي الزراعية والمياه والغابات ومصايد الأسماك، وقد تؤدي هذه الندرة إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية والصراعات.[11]

وأكد هومر ديكسون أن الندرة لا تعمل بمفردها ابدا للتسبب في النزاع، بل تتفاعل بدلا من ذلك مع مجموعة واسعة من العوامل السياقية والتي تعمل عبر مستويات ومقاييس متعددة.[12]

ويجدر الاشارة الى أن معهد السلام الدولي قد نشر سلسلة أوراق عمل بحثية في مايو 2007 بعنوان: "تغير المناخ والصراع.... الرابط الهجرة"، يفترضون سيناريو التغير المناخي السريع الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة البشر للحفاظ على سبل العيش ويجادلون بأن هذا الانخفاض قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وحدوث المناوشات والحروب الأهلية.[13]

ان التغير المناخي في حد ذاته لا يسبب أي صراع عنيف، لكنه يؤدي الى ضغوطات كبيرة، خصوصا في الحالات الهشة إذ تعجز الحكومات آنذاك عن مساعدة السكان المحليين على التكييف والتخفيف والصمود، ويمكن أن تتضافر العوامل المرتبطة بالتغير المناخي مع أخطار النزاع، وتتفاقم المخاطر بوجود مقومات مثل انعدام الأمن الغذائي والصدمات الاقتصادية وقضايا الهجرة، فعلاقة التغير المناخي بالعنف معقدة للغاية.[14]

ومن شأن التغير المناخي أن يكون بمنزلة عامل مضاعف للتهديد (بواسطة تأثيرات غير مباشرة على اندلاع النزاع) من خلال تسريع وتيرة النزاع على الموارد، خصوصا في ضوء نقص الإنتاج الغذائي، ووجود توترات على الحدود وتكاثف الهجرة الجماعية، ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وخلق الدولة الفاشلة [15] التي لا تستطيع مجابهة التغير المناخي وتداعياته على الأمن الإنساني.

ويشير غاريث إيفانس، بخصوص علاقة التغير المناخي بالنزاع، إلى ثلاث قضايا أساسية، هي[16]:

– لا جدال في وجود علاقة سببية عامة بين التغير المناخي والنزاع بمعنى أن التغير المناخي عامل "مضاعف للخطر".

– توجد مشكلات حقيقية في محاولة تقويم التأثير المستقبلي للتغير المناخي في أي دولة أو منطقة بعينها، وهو ما ينعكس على أنماط السياسات التي تتبعها الحكومات أو المنظمات المهتمة بالبحوث البيئية والمنظمات التي ترافع من أجل ذلك.

– توجد بعض الرؤى المفيدة في مجال السياسة العامة، لكنها تحتاج إلى التطبيق والجرأة.

وحري بالإشارة الى انه يرفض بعض الباحثين وجود صلة بين التغير المناخي والصراع، ومنهم يان سيلبي Jan Selby، الباحث في جامعة ساسكس في بريطانيا، ويتساءل في كتابه إعادة التفكير في العلاقة بين التغير المناخي والصراع والأمن، هل من المحتمل أن يصبح التغير المناخي مصدرا رئيسيا للصراع العنيف، وبالتالي هل يجب أن ينظر إليه على أنه تحد للأمن القومي؟ ويرى أنه

لا يوجد دليل واضح لإجراء مثل هذا الارتباط، ويعتقد أن الحرب الاهلية السورية كانت في طور التكوين قبل فترة الجفاف. بينما يرى يوهان شار Johan Schaar، مشارك في معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، أنه لا يمكن إقامة علاقة مباشرة وخطية بين التغير المناخي والصراع، ويبدو أن صانعي السياسات مقتنعون بأن التغير المناخي على أقل تقدير سيؤدي إلى تحفيز دوافع الجماعات نحو أعمال العنف. ومع ذلك، فشل الباحثون في مجال التغير المناخي والصراع في الكشف عن الروابط بينهما.[17]

من الصعب إذا، إقامة علاقة سببية واضحة بين التغير المناخي والنزاع وهذا ما خلصت إليه دراسة شملت المدة 1990-2009، إذ درس الباحثون فيها الترابطات بين المناخ والنزاع باستخدام بيانات تشمل أكثر من 16000 حالة عنف في شرق القارة الأفريقية (بوروندي، وجيبوتي وإرتيريا، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، والصومال، وتنزانيا، وأوغندا).[18]

ولا شك في أن النزاع على الموارد الطبيعية يؤثر في فرص التنمية فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية تشكل منطلقات أساسية في الجهود الرامية إلى الحد من النزاعات المحتملة، وتقليص الهجرة والتنقل، وحماية مخزون الأنظمة الإيكولوجية التي تتيح فرصا للكسب الكريم، وتجنب الإضرار بالبنى الأساسية أو انخفاضها. وجميع هذه القضايا من شأنها أن تمكن الأفراد والجماعات المحلية من مجابهة التغير المناخي، ففرص العمل ومساعدة السكان على التأقلم مع تقلبات المناخ، إضافةً إلى حوكمة النظم البيئية من شأنها أن تمكن الأفراد من ضمان العيش الكريم.

خلاصة لما سبق حول علاقة التغير المناخي بالنزاعات، يلاحظ أن معظم الدراسات تعتبر أن التغير المناخي السبب في حدوث النزاع بشكل مباشر، وفي بعض الدراسات الأخرى تدرس العلاقة بين المتغيرين من خلال مجموعة من العوامل الوسيطة وأخرى أنكرت وجود علاقة بينهما.

ونحن نعتقد بأن التغير المناخي ليس سببا مباشرا ولكن محفزا لتأجيج وتصعيد النزاعات، في ظل تداخل العوامل البيئية مع العوامل الأخرى (العوامل الوسيطة) المسببة للنزاعات.

مالا يمكن أن نفهمه هو أن صناع السياسات يحللون ويضعون خططا بشأن التغير المناخي وما يشكله من تهديد أمني، فإنهم نادرا ما يطلبون اتخاذ إجراءات عملية للحد من هذا التهديد، ولا يتحركون بالحزم نفسه مع القضايا الأمنية الأخرى، مثل الإرهاب وغيرها.

إلى جانب العامل البيئي تتعدد الأسباب والمصادر والسياقات التي تفاقم النزاعات في إفريقيا ومنطقة حوض بحيرة تشاد –التي نحن بصدد التطرق إليها في الفقرة الثانية من هذا المطلب–أهمها: الضعف الأمني، الضعف الاقتصادي، الضعف الاجتماعي، الضعف السياسي، اختلاف ميزان القوى الإقليمي.[19]

- **ثالثا: انعكاسات التغير المناخي: تغذية الإرهاب والعنف بمنطقة بحيرة تشاد**

قد ارتبط تفاقم حالات الجفاف، وعدم انتظام هطول الأمطار، والتصحر في منطقة بحيرة تشاد، بأزمات أمنية غير مسبوقة ناجمة عن استمرار الهجمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، فضلاً عن النزاعات العرقية والدينية وصراعات المزارعين على استخدام الأراضي، فضلًا عن صعود الجماعات الإرهابية والذي أسفر عن مقتل الآلاف في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد في غرب أفريقيا[20]. ووفقا لتقرير "مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022" احتلت دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا مراتب متقدمة في ترتيب الدول الأكثر تضررا من الإرهاب.

المصدر:[21]

هذا وقد أدت الظواهر المناخية المتطرفة في منطقة بحيرة تشاد إلى تدهور الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدلات الفقر، ومن ثم، عمدت جماعة بوكو حرام[22] الى استغلال الأوضاع، وفرضت سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة ببحيرة تشاد[23]. إلا أنه منذ عام 2015، أصبح ولاية "داعش غرب افريقيا" اللاعب الأبرز في بحيرة تشاد، وتقاسم مع بوكو حرام، السيطرة على المنطقة، قبل أن يحسم معركة الصراع في شمال شرق نيجيريا، إثر مقتل أبوبكر شيكاو زعيم بوكو حرام في مايو 2021.[24]

وفي هذا الإطار اشار بعض الخبراء إلى أن الإرهاب يمثل أكبر التحديات الأمنية التي تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد، والتي شهدت ارتفاع معدلات الجريمة [25] وأعمال العنف في الآونة الأخيرة.[26]

ورغم قيام دول حوض بحيرة تشاد ومعهم بنين بتشكيل تحالف عسكري خماسي على غرار تحالف الخمسة ساحل، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا للقضاء على هذه التنظيمات الإرهابية، التي تمكنت من تجنيد آلاف الأشخاص خلال سنوات قليلة؛ فقد أشار تقرير الارهاب لعام 2022 إلى فشل الاستجابات الدولية والإقليمية للعنف في منع ارتفاع مستويات الإرهاب، والتي تفاقمت بسبب التغيرات المناخية ومعدلات النمو السكاني المرتفعة في المنطقة، والزيادات الكبيرة في انعدام الأمن الغذائي والنزوح الواسع النطاق.[27]

من غير المرجح هزيمة التنظيمات الإرهابية بأساليب عسكرية فقط بسبب تعقيد الأزمة يعني أن المشكلة متعددة الأبعاد، ويجب أن تعالج دوافع الصراع والتطرف مما ينعكس على تحسين الاستقرار الإقليمي، وتوافر الموارد البيئية، والعلاقات الاجتماعية، وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من التطرف لإعادة تأهيل حوض بحيرة تشاد، حيث تهدف العديد من البرامج التي يقودها المانحون إلى استعادة الحكم المحلي والخدمات وإصلاح النظم الاجتماعية والتماسك، وإعادة دمج المقاتلين السابقين، وهذه الأساليب ضرورية لمعالجة الدوافع الجذرية وتقليل الحافز للانضمام إلى المنظمات المتطرفة. وتعد الإدارة الجيدة للمياه أمرا بالغ الأهمية لتعزيز مرونة وسبل العيش، ومعالجة دوافع التطرف، لذا اعتمدت لجنة حوض بحيرة تشاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود، والتي توفر الأمل في تعاون شامل عبر الوطني، ومع ذلك فإن البحيرة بحاجة ماسة إلى أنظمة مراقبة محسنة، الأمر الذي

يتطلب تمويلا وإشرافًا وتشغيلا وتعاونا أفضل، وهذا مهم بشكل خاص في مواجهة التأثيرات المناخية التي من المحتمل أن تتسبب في تقلب مياه البحيرة بشكل أكبر، وأي تخطيط مستقبلي حول الاستقرار وبناء السلام والتنمية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار كيف سيؤدي تغير المناخ إلى تعميق نقاط الضعف الحالية؛ إذ تعطي معالجة دوافع انعدام الأمن – بطريقة متعددة الأشكال بعض الأمل في وقف مد الصراع في حوض بحيرة تشاد.[28]

وجدير بالذكر أن دول حوض بحيرة تشاد لاهتمامهم بتنمية منطقة بحيرة تشاد وإدراكهم أن المنطقة تشكل وحدة بيئية واحدة، وأن أنشطة التنمية في بلد واحد من شأنها أن تؤثر على بلدان أخرى، مما بادروا بإنشاء لجنة حوض بحيرة تشاد التي تأسست بموجب اتفاقية فورت لامي بنجامينا في 22 مايو 1964 من قبل الدول الأربع المتشاطئة لبحيرة تشاد الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد بالحاجة إلى تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد المائية مجال إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في تسوية أي نزاع قد تنشأ بين الدول الأعضاء في للحوض وتنسيق الجهود الإقليمية في الحوض.

لكن تواجه هذه اللجنة العديد من التحديات العابرة للحدود، والتحديات القانونية والتنظيمية، بالإضافة الى عدم التزام حازم من البلدان الاعضاء بالاتفاقية التعاون على تبادل المعلومات والبيانات، والاهتمام الإعلامي الغير كافي بالقضايا البيئية، ونقص تكنلوجيا المعلومات، مما يعيق تبادل المعلومات ويبرهن على سياسات غير مبررة إقليميا. ناهيك عن قضية الأزمات الإنسانية وخاصة معضلات النزوح القسري للاجئين في حوض بحيرة تشاد. [29]

- **رابعا: مخاطر اختفاء بحيرة تشاد على الأمن القومي للدول**

من خلال اطلاعنا على مختلف البحوث التي تناولت التغيرات المناخية كمشكلة بيئية وأثرها في تفاقم النزاعات المسلحة نجد أن مخاطر اختفاء بحيرة تشاد على المنطقة والعالم ستكون كبيرة، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى مجاعة في المنطقة، لعدم قدرة السكان على توفير مياه الشرب لهم ولمواشيهم وري مزروعاتهم، وفقدانهم لأمنهم الغذائي.

بل وتمثل خطرًا حقيقيًا على الاستقرار والسلام في تلك المنطقة، ما سيؤثر على الأمن الإقليمي، فحينها ستتضاعف الجريمة والعنف بين المجتمعات المحلية على الموارد الشحيحة، ما يؤدي إلى تصاعد حدة الصراعات المسلحة، الأمر الذي قد يتحول لاحقًا إلى حربٍ أهليةٍ تمتد تداعياتها لتطال الاستقرار الداخلي.

علاوة على أن تأثير التغير المناخي لبحيرة تشاد قد يتسبب في تفاقم عدم الاستقرار، فضلًا عن تنامي الاضطرابات الاجتماعية، وغياب قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول ونشوب مزيدٍ من الصراعات، التي قد تمتد إلى سقوط بعض الدول وانهيارها، ومن هنا قد يمثل التغير المناخي تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات.

وأيضًا ستدخل دول المنطقة في نزاع لإعادة رسم الحدود على أنقاض "البحيرة المختفية"، ما قد يعمق مأساة هذه المنطقة، التي ستتغير تركيبتها البشرية بفعل النزوح والهجرة، ما سيؤدي بالتبعية إلى تغير خريطة الموارد الاقتصادية، ومن ثم اندلاع المزيد من الصراعات في المستقبل القريب حول الموارد الطبيعية؛ لذا تحاول الجماعات الإرهابية أن تكون فاعلًا رئيسًا في الصراعات المستقبلية حول الموارد الاقتصادية.

كما ستتضرر أوروبا من اختفاء بحيرة تشاد؛ لأن ملايين الناس الذين فقدوا مصادر عيشهم سيحاولون الهجرة إلى القارة العجوز بحثًا عن وسائل العيش. فإذا كان إنقاذ بحيرة تشاد يكلف العالم اليوم مليارات الدولارات، فإن الأزمات الأمنية والإنسانية التي ستنتج عن اختفاء بحيرة تشاد، لن تقدَّر بثمن، وسوف تضر بدول العالم.[30]

خاتمة:

صفوة القول، إذا أمعنا النظر في منطقة حوض بحيرة تشاد نجد أن تأثير التغيرات المناخية عليها واضحة، ويتجلى في تقليص وجفاف البحيرة وتضاؤل مواردها والتي يعتمد عليها ملايين الأشخاص في سبل عيشهم. وقد ساعد ذلك في تأجيج ونشوء الإرهاب والعنف المتطرف بالإضافة الى الجريمة المنظمة وزيادة الأزمة الإنسانية عبر حوض بحيرة تشاد، فهناك ارتباط وثيق بين تقلص البحيرة وزيادة نفوذ الجماعات الإرهابية في حوض البحيرة مستغلة الظروف البيئية والاجتماعية المتدهورة في تلك المناطق.

إن حل قضية الارهاب والعنف لا يتطلب فقط الحلول العسكرية، إنما يتطلب عملية تخطيط شاملة لأجل مساعدة المناخ في رفد مياه البحيرة وإرجاعها الى ما كانت عليه، بالوسائل العلمية وأهمها عملية التحكم المناخي من خلال تقليل نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة. ومن ضرورة إرساء معالم مقاربة تنموية مستدامة في المنطقة من أجل التأسيس لمرجعية أمنية قوامها التنمية المستدامة والعادلة.

ومن الضروري تفعيل دور لجنة حوض بحيرة تشاد التي تضم الدول الأربع المتشاطئة لبحيرة تشاد عبر تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد المائية للحوض، وتنسيق الجهود الإقليمية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في تسوية أي نزاع قد تنشأ بين الدول الأعضاء في الحوض. ومجابهة التحديات الأمنية والبيئية.

الهوامش:

1. عبو عز الدين: "النزاعات البيئية (النزاع الكاميروني النيجيري في حوض بحيرة تشاد نموذجا)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 03، 2020، ص527.

2. ان منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي النيجر تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتريا وإثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من 350 إلى 500 كلم. أنظر: قلاع الضروس سمير: "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020. ص 337.

3. غادة كمال: "تداعيات تغير المناخ في بحيرة تشاد على الأمن الأفريقي (دراسة)"، مقال منشور على موقع مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 17 يناير 2023 على الرابط: https://pharostudies.com/?p=12667 ، ثم الاطلاع عليه بتاريخ 20 مارس 2024، على الساعة 20:00.

4. وفاء محداب: "دور المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا: دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 18، العدد 01، سنة 2023. ص 335.

5. غادة كمال، المرجع السابق.

6. عمر محمد عبد الدين: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور بحيرة تشاد على السكان"، مجلة آداب النيلين، مجلد 3، عدد 4، ديسمبر 2018. ص 188.

7. تنقسم النزاعات المسلحة إلى نوعين، فهناك النزاعات المسلحة الدولية التي تعرف بأنها "استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين في الأقل، ولا بد من ان يكون أحدهما جيش نظامي، وتقع خارج حدود إحدى هذين الطرفين، وتبدأ عادة بالإعلان، وتتوقف لأسباب معينة ". كما تعرف بأنها " النزاع الذي يكون أحد أطرافه –على الأقل –من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية. أما النوع الآخر من النزاعات المسلحة، فهي النزاعات المسلحة الداخلية أو ما يطلق عليها غير الدولية، وهي النزاعات التي تجري داخل حدود إقليم دولة ما بين القوات المسلحة لتلك الدولة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس القتال تحت قيادة معرفة ولها السيطرة على جزء معين من إقليم تلك الدولة يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، ومن ثم لا يعتبر نزاع داخلي حالات الاضطرابات والتوتر الداخلي وأعمال العنف العرضية النادرة.
للمزيد أنظر: أحمد حميد عجم البدري: "الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة"، منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، 2015.

8. باراك أوباما واسمه الكامل باراك حسين أوباما الابن؛ هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من 20 يناير 2009 وحتى 20 يناير 2017، وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض. حقق انتصاراً ساحقاً على خصمه جون ماكين وذلك بفوزه في بعض معاقل الجمهوريين مثل أوهايو وفيرجينيا في 4 نوفمبر 2008.

9. بان كي مون هو ثامن أمين عام للأمم المتحدة. وما فتئت أولوياته تتمثل في تعبئة قادة العالم حول مجموعة من التحديات العالمية الجديدة، تتراوح بين تغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية وتفشي الأوبئة وتزايد الضغوط فيما يتصل بالغذاء والطاقة والمياه. وقد سعى إلى مد جسور التواصل، وإتاحة فرصة لأكثر الناس فقرا وضعفا في العالم لإبداء آرائهم، وتعزيز المنظمة في حد ذاتها. شغل منصب الأمين العام الثامن للأمم المتحدة بين عامي 2007 و2016.

10. نسرين الشحات الصباحي: "التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق أفريقيا"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022. ص 28.

11. نسرين الشحات الصباحي، المرجع السابق، 29.

12. وفاء محداب: المرجع السابق. ص 326.

13. نسرين الشحات الصباحي، المرجع السابق، ص 34.

14. الحسين شكراني: "قراءة في "متلازمة" التغير المناخي والنزاع"، سياسات عربية، العدد 59، المجلد 10، تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. ص 84.

15. الدولة الفاشلة هي الدولة التي فقدت أو لم تعد قادرة على امتلاك السيطرة على أراضيها، أو القدرة على احتكار استعمال القوة. وتتميز بانهيار القانون والنظام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها. وقدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجيات المواطنين ورغباتهم، وعلى المستوى الدولي، فقدان الدولة لكيانها الذي يمثل الدولة خارج حدودها. للمزيد، أنظر: عبد العزيز لزهر: "الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2020.

16. الحسين شكراني، المرجع السابق، ص 85.

17. نسرين الشحات الصباحي، المرجع السابق، ص 43.

18. الحسين شكراني، المرجع السابق، ص 85.

19. – الضعف الأمني، والذي يتجلى في ضعف الدولة وعدم سيطرتها على كامل إقليمها بسبب الجماعات الإرهابية والانفصالية المنتشرة في الكثير من دول الحوض (اتحاد قوى المقاومة في التشاد، جماعة السيليكا في إفريقيا الوسطى حركة الشباب المجاهدين في نيجيريا، الجماعات المتناحرة في دارفور السودانية وغيرها).

– الضعف الاقتصادي، ويتجلى في غياب التنمية وضعف الموارد المالية وغياب العدالة في توزيع الثروة بسبب غياب رؤى تنموية وطنية وإقليمية متكاملة لكيفية النهوض باقتصاديات المنطقة ودمجها في الاقتصاد العالمي.

– الضعف الاجتماعي، ويتجلى في الانقسامات العرقية والدينية بين المكونات الوطنية لدول الحوض، وهو ما يعكسه التنامي المطرد للصراعات والمواجهات الدامية التي تطبع هذه المجتمعات منذ عقود.

– الضعف السياسي، ويتجلى في فقدان هذه الدول لسيادتها الكاملة وسلطتها في اتخاذ قرارات مستقلة بعيدا عن الضغوطات والتدخلات الخارجية، وهو ما جعل المنطقة منطقة تقاطع المصالح جيواستراتيجية واقتصادية دولية متناقضة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، تركيا، إيران دول الخليج وتجاذبات اقليمية حادة (الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا ...).

اختلال ميزان القوى الإقليمي بين دول الحوض نيجيريا كدولة قوية اقتصاديا الاحتياطات الهائلة للنفط في منطقة دلتا النيجر) وقوة ديمغرافية هائلة (213 مليون نسمة حسب إحصاءات 2021)، في مقابل الدول الأخرى كالنيجر والتشاد وإفريقيا الوسطى... وهو ما يزيد من حدة الصراع على مياه البحيرة ويفاقم من المشكلات البيئية الناتجة عن كثافة النشاط السكاني والاقتصادي لنيجيريا. للمزيد، أنظر: وفاء محداب: "دور المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا: دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 18، العدد 01، سنة 2023. ص 331.

20. غادة كمال، المرجع السابق.

21. فاروق حسين أبو ضيف: "التغير المناخي والإرهاب بحيرة تشاد نموذجا"، آفاق استراتيجية، العدد 6، أغسطس 2022. ص 107.

22. تأسست «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد» في عام ٢٠٠٢م وليس في حسبان أحد أن تمردها سيستمر إلى اليوم؛ فقد تحوّلت الجماعة – التي اشتهرت باسم «بوكو حرام» وتركزت في «ميدوغوري» إحدى مدن شمال شرق نيجيريا – منذ عام 2008م من حركة دعوية محلية إلى جماعة عنيفة مسلحة تحاول تحقيق أهدافها وفرض سيطرتها عبر عمليات الخطف وتفجير المساجد والكنائس والمكاتب الحكومية ومراكز القوات الأمنية، فخلفت عملياتها

قتل ما يقرب من 30,000 شخص وتشريد أكثر من مليوني شخص، كما دمرت مئات المدارس والاقتصاد الهش في شمال شرق نيجيريا ومناطق أخرى مجاورة لها في تشاد والنيجر والكاميرون.

للمزيد أنظر: حكيم نجم الدين: "أزمة <بوكو حرام> وتقييم الجهود في محاربتها"، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، العدد 01، شعبان 1441هـ-أبريل 2020م.

23. فاروق حسين أبو ضيف، المرجع السابق. ص 108.

24. بسمة سعد: "دلالات وتداعيات مقتل أبو بكر شيكاو على أمن منطقة الساحل"، مقال منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 26 يونيو 2021 على الرابط الإلكتروني: #https://acpss.ahram.org.eg/News/17179.aspx، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 مارس 2024، على الساعة 15:06.

25. ترتبط موارد حوض بحيرة تشاد المتضائلة بسرعة بارتفاع معدلات الجريمة المنظمة في المنطقة، خاصة الجرائم المتعلقة بالإتجار بالبشر والمخدرات، وخطف النساء والفتيات والأطفال، وكذلك تهريب البضائع غير المشروعة – وكلها أسباب تساعد في استمرار النزاعات العنيفة وعمليات الجماعات المسلحة في المنطقة. مما يُعمق العمليات الارهابية ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

26. فاروق حسين أبو ضيف، المرجع السابق، ص 108.

27. غادة كمال، مرجع سابق.

28. بشار محمد عويد: "التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية "حوض بحيرة تشاد أنموذجا""، مجلة بحوث الشرق الأوسط –السنة الثامنة والأربعون، العدد الثمانون، أكتوبر 2022. ص 37.

29. عبو عزالدين، المرجع السابق، ص 544 وما بعدها.

30. غادة كمال، المرجع السابق.